

علي الديبسي: السعودية تريد من خلال محاكمتي القول "لا أحد خارج القبضة"



من ضمن القضايا التي يهتم الناشط الحقوقي السعودي علي الديبسي تحضر اليوم قضية "البدون" أو ما يُعرف بـ "عديمي الجنسية" في السعودية. على "تويتر" تنشط صفحة الديبسي، الذي تهدد محاكم المملكة بمحاكمته غيابياً، للترويج للندوة التي ستُناقش خلال ندوة تنعقد بمجلس حقوق الإنسان بجنييف في 15 أيلول/سبتمبر الجاري.

في حسابه على "تويتر" يثير الديبسي قضايا: "البدون"، والمعتقلون في سجون المملكة، التعذيب والإقصاء في الداخل، وحقوق المرأة في الداخل السعودي، وإعدام القُصّر، وجرائم النظام في اليمن، وفي زحمة هذا النشاط، بدأ تفاعل علي الديبسي مع قضية محاكمته في الداخل السعودي خجولاً جداً.

من هو علي الديبسي؟

هو ناشط حقوقي سعودي من مواليد بلدة العوامية في محافظة القطيف شرق المملكة السعودية. في أواخر أيلول/سبتمبر اعتقل الديبسي على خلفية مشاركته في التظاهرات السلمية التي خرجت تطالب بإصلاحات في

المملكة، قبل أن يتم الإفراج عنه لاحقاً، ويغادر مع عائلته إلى برلين طالباً اللجوء في نيسان/أبريل 2013. حالياً يقيم علي الديبسي في ألمانيا حيث يرأس من هناك المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان التي تم إطلاق نشاطها قبل 3 سنوات.

خلال سنوات ثلاث تمكنت "الأوروبية- السعودية" من إثارة قضايا حقوقية عديدة في الداخل السعودي، كما نجحت المنظمة في كسر الحواجز الطائفية التي تكرسها سياسات النظام على قاعدة "فرق تسد" كما يقول الديبسي في إحدى تغريداته: "أُسست السعودية بالسيف والإستبداد واستخدمت فرق تسد، وعليه فمهمة المصلحين مواطنين+مهاجرين، - قبل العمل المشترك- بلورة (قيم الدولة المستقبلية)".

القضايا التي تعالجها المنظمة الأوروبية السعودية لا تقتصر على فئة دون أخرى في الداخل السعودي، ولا على منطقة دون منطقة، ولعل الإشارة إلى هذه النقطة قد يكون مفيداً لفهم الخطوة المثيرة للجدل التي أقدمت عليها السلطة السعودية مؤخراً. أواخر شهر آب/أغسطس الماضي، أعلنت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض أنها ستقيم محاكمة غيابياً للنشيط الحقوقي "علي الديبسي" في حال عدم حضوره للمحكمة. وكالة الأنباء السعودية "واس" نقلت أن المحاكمة ستتم غيابياً في حال عدم حضور الديبسي.

في تصريح له قال علي الديبسي: إن أسباب محاكمته من قبل السلطات السعودية لم تتضح أسبابها حتى الآن، مشيراً إلى أنه يعتقد "أن هذه الخطوة لها ما بعدها"، ولعل ما يُدعم كلام الديبسي أنها المرة الأولى التي تحاكم فيها المملكة السعودية "غيبياً" أحد النشطاء الحقوقيين أو المعارضين في الخارج .

وقال الديبسي: "لعل الأيام ستحمل توضيحاً". لا يوجد أي تهمة ضدي حتى مغادرتي السعودية... ولا أدري مضمون المحاكمة التي جاءت بعد سنوات من خروجي من السعودية". ويلفت إلى أن الخطوة تأتي ضمن المواقف العدائية التي تبديها المملكة وبشكل متصاعد ضد النشاط الحقوقي، سواء من المنظمات أو حتى ضد الأفراد، بهدف التعمية على الممارسات التي ترتكب بحق مواطني المملكة.

"الهدف من هذه الخطوة هو قمع النشاط الحقوقي، ولكن وسيلة تحقيق هذا الهدف أتت خاطئة". ويرى أن "الحكومة تريد أن تقول من خلال هذه المحاكمة: أنه لا أحد خارج قبضة الدولة سواء في الداخل أو الخارج، ولكن بالتأكيد فإن سيطرتها على الخارج أمر محدود. قبل المحاكمة وبعد إعلان المحاكمة"، بحسب الديبسي.

ماذا تعني محاكمة علي الديبسي؟ وما انعكاس الخطوة على عمل المنظمة الأوروبية-السعودية؟

ابن بلدة العوامية، التي تعاني تهميشاً واقصاءاً يُمارس على مناطق عديدة في الداخل السعودي تحت عناوين مختلفة، يقرأ في الخطوة القضائية تأكيد رسمي على أن "الدولة مستمرة في عدم التوافق مع المطالبات التي تدعوها لتحسين واحترام حقوق الإنسان والكف عن الانتهاكات، لذلك هي تنتهج أسلوباً قمعياً عدائياً مستمراً لكل الدعاوى الإصلاحية، وتفتقد للرشد في التعامل مع هذه الأصوات، فتراها تعدم وتسجن وتفكر باستمرار في طرق انتقامية وقمعية، وذلك بدلاً من الاستفادة من هذه الأصوات لإصلاح الواقع".

ورغم البرود في التعاطي مع القضية المرفوعة من قبل محاكم المملكة، يُقر الديبسي أنه ما يزال في طور التفكير للطريقة المثلى للتعامل مع الدعوى.

الثقة بالقضاء السعودي معدومة ولا يوجد في سيرة القضاء السعودي ما يورث الثقة، يجزم الديبسي. "قضاء المملكة فاقد للاستقلالية والموضوعية وأسس العدالة، والسجون السعودية شاهدة على ذلك، والسيوف مستمرة في قطع رؤوس بريئة، عبر قرارات صادرة من هذا القضاء".

يختم الديبسي حديثه بأن المحاكمة دافع جيد للمنظمة لتكثيف نشاطها كماً وكيفاً، مؤكداً أن "المنظمة مستمرة في التعامل الموضوعي مع الانتهاكات في السعودية وفق طاقتها وإمكاناتها ومستمرة على دورها الذي بدأته منذ ٣ سنوات، وتتطلع لزيادة طاقتها وتعمل على ذلك."